

يعد الفساد الجريمة الأكثر خطراً والتي تنال من قيم العدالة والمساواة وسبل تطور وتنمية المجتمعات، وهو العامل الأكثر تدميراً للمجتمعات وخاصة الفقيرة. وغالباً ما يقود الدول التي يجد له فيها مرتعا خصبا إلى هاوية الانحدار الأخلاقي والاجتماعي والسياسي. وفي اليمن تفشى الفساد في معظم مرافق الدولة واستوطن فيها ولم يعد مقصورا على جهة دون غيرها. في هذه الصفحة نكشف اسبوعياً الستار عن جزء من فساد ينخر في بنيان دولة هزيلة.

يحررها: فيصل سعيد التميمي



فاكثروا فيها

الفساد

الإعفاءات الجمركية

تلاعب فاضح وجهاز الرقابة يكتفي بالتحفظ ويحمل مصلحة الجمارك المسؤولية



بلغ إجمالي الواردات المعفاة وبنظام السماح المؤقت خلال العام المالي 2008م وكما يظهره حساب ختامي مصلحة الجمارك للعام المالي 2008م (774.027.383.000) ريال، وبلغ إجمالي الرسوم الجمركية المستحقة والمترتبة على تلك الإعفاءات خلال ذات العام مبلغ (40.846.748.000) ريال، فيما رفضت الإدارة المختصة في الجمارك توضيح التفاصيل المتعلقة بتلك الإعفاءات للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالرغم من المطالبات المتكررة لتوفيرها. وتبين من خلال الإطلاع على مذكرات وتقارير مصلحة الجمارك بخصوص الإعفاءات وجود الكثير من الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالإعفاءات الجمركية.

الإعفاءات الاستثمارية.. تلاعب لصالح المتنفذين

الالتزام بالاستيراد وفقاً للاحتياج الفعلي وذلك بسبب عدم معرفة النسب الصحيحة لمدخلات الإنتاج، وعدم إمكانية متابعة التوسعات المستمرة للمشاريع. عدم التحديد المسبق للاحتياج الفعلي من قطع الغيار، واستيراد سلع رأسمالية مستخدمة ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الصيانة وقطع الغيار كما أن عدم التقدير الصحيح للاحتياجات ينشأ عنه إعفاء مواد البناء مثل الحديد والأسمنت والأخشاب وغيرها الأمر الذي قد يؤدي إلى المتاجرة بتلك المواد لاسيما مع ضعف المتابعة والرقابة وخاصة للمشاريع المتوسطة والصغيرة.

الإعفاء الاستثماري والمتمثل في المساهمة في مساعدة المشروع حتى يتمكن من تجاوز مرحلة التأسيس والبدء بالإنتاج علاوة على وجود مشاريع وهمية الغرض منها استيراد المدخلات وبيعها في السوق المحلية وما يرافق ذلك من ضعف في رقابة الجهات المختصة. لا يتم الاستعاضة عن المواد الخام المستوردة بالمواد المصنعة محلياً خاصة تلك التي أسعارها أقل أو مساوية لأسعار المواد المستوردة الأمر الذي لا يشجع الإنتاج المحلي ويعظم الاعتمادية على الخارج. الاستيراد بكميات تزيد عن الحاجة وعدم

ازدواجية استخدام بعض السلع مثل الإسمنت والأخشاب والحديد وأعلاف الدواجن والأسمدة الأمر الذي يجعل الاتجار بها أمراً غير مستبعد إضافة إلى أن تذبذب الأسعار العالمية يدفع المستورد إلى التحايل في قيمة المستوردة بتقديم فواتير متدنية القيمة الهدف منها تخفيض تكلفة الإنتاج الأمر الذي يتسبب في انخفاض الإيرادات المستحقة للخزينة العامة، كما قد يستفيد المستورد مرة أخرى عند استعادته للرسوم الجمركية والضرائب بنظام الدورباك. يتم تنفيذ الإعفاءات على مدى طول فترة المشروع الأمر الذي يؤدي إلى انتفاء الهدف من

جهات حكومية تحصل على إعفاءات لتمارس التجارة

لها بيانات جمركية معلقة منذ سنوات طويلة. عدم توافق الفواتير المقدمة بموجب عقود المناقصات مع قانون الجمارك حيث وأن تلك الفواتير بالإضافة إلى القيمة تشمل النقل والتأمين والأرباح ونفقات التدريب والصيانة المستقبلية.. الخ الأمر الذي يظهر الواردات بأكثر من حجمها ويؤثر على مؤشرات الموازين التجارية للدولة تجاه الدول الأخرى. تسبب تلك الإعفاءات في إيجاد كم هائل من المعلقات نظراً للإفراجات العاجلة والضرورية دون استكمال إرفاق كافة المستندات والوثائق، بالإضافة إلى صعوبة عملية المتابعة والتصفية اللاحقة لاسيما في حالة ضياع تلك المستندات والوثائق.

تلك الجهات على النهوض، ويؤثر استمرار منح تلك الإعفاءات سلباً على أداء تلك الجهات وأصبحت تلك الإعفاءات تمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل الخزينة العامة للدولة لاسيما مع الإنفاق بالعملة الأجنبية لتلك المستوردة، وضعف جوانب الرقابة والابتعاد عن الاستخدام الفعلي والسليم لتلك المستوردة، وعشوائية عمليات الاستيراد وبعدها عن القوانين النافذة. وتطبيق الصعوبات المذكورة في الفقرة السابقة أيضاً على الإعفاءات المنشأة وفقاً للاتفاقيات الدولية علاوة على ارتفاع حجم الاستخدام غير السليم والإفراط في عمليات الاستيراد بالإضافة إلى عدم تمكين الجهات الحكومية ذات العلاقة من تصفية المشاريع المعفاة والتي

تمارس بعض الجهات الحكومية أعمال التجارة إلى جانب عملها الرئيسي وتنتج منتجات ذات قيمة وهي بذلك تنافس المنتج المحلي والمشاريع الأخرى المماثلة وقد يتم استغلال المواد المعفاة في غير ما خصص لها فضلاً عن عشوائية عمليات الاستيراد، كما وقد يتم استغلال التجهيزات المعفاة لأحد المشاريع بالانتقال إلى مشروع آخر غير متمتع بالإعفاء تهرباً من دفع الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى المستحقة وتحايلاً للاستفادة من الإعفاء لأطول مدة ممكنة. معظم القوانين المنظمة للجهات الحكومية والمنشئة لإعفاء تلك الجهات أصبحت قديمة وانتهى الغرض من الإعفاء الممنوح لها والمتمثل في مساعدة

الإعفاءات النفطية.. امتيازات لشركات «الباطن»

عدم وجود قوائم احتياجات معتمدة من وزارة النفط ومحددة القيمة للمشاريع النفطية مما يؤدي إلى صعوبة عملية المتابعة لحجم المدخلات المعفاة ونوعها وكمياتها وإجراء المقارنات اللازمة مع مثيلاتها المستوفاة رسومها الجمركية والعوائد الأخرى، بالإضافة إلى الأعباء الإضافية نتيجة لذلك والتي يتم تحميلها على نفس الكلفة وما ينشأ عن ذلك من انخفاض حصة الدولة في النفط الخام. تتداخل عمليات الإعفاءات الاستثمارية والإدخال المؤقت والمستهلك وصعوبة عمليات التصفية وإخلاء العهد وما يتطلبه كل ذلك من مجهودات بشرية ومادية وزمنية وبالإضافة إلى إمكانية استخدام المعدات والسيارات في غير الأغراض المخصصة لاستيرادها وإعفاءها. وجود عدد من الشركات المحلية المتعاقدة من الباطن وتعدد تعاقدها مع أكثر من شركة نفطية (أم) وعدم تحديد مدة تلك التعاقبات الأمر الذي يؤدي إلى تشابه وتعقد جوانب الإعفاءات النفطية ويجعلها من أكبر التحديات المرتبطة بذلك النوع من الإعفاءات. تتضمن بعض الاتفاقيات النفطية إعفاءات لعدد من المواد متعددة الاستخدامات مثل قطع غيار السيارات والمعدات، الأسمدة، المواد الغذائية الأمر الذي يجعل استخدامها بصورة غير متوافقة مع الهدف من إعفائها أمراً قائماً. القيام بتسليم ممتلكات بعض الشركات الأخرى العاملة إلى شركات محلية دون سند قانوني بأحقية الإعفاء.

مستحقات بالملايين لم يتم تحصيلها

مطار صنعاء خلال العام المالي 2002م لمستفيدين غير معروفين، وبلغ إجمالي الرسوم الجمركية على تلك التعهدات (13.784.875) ريالاً. كما تبين من خلال الأعمال المراجعة والفحص تراكم الرسوم الجمركية على البيانات الجمركية المعلقة للمشتقات النفطية الخاصة بشركة مصافي عدن حيث تشير اللجنة المكلفة بمراجعة ذلك الموضوع إلى أن إجمالي تلك الرسوم المعلقة حتى نهاية العام المالي 2008م بلغ (143.456.508.342) ريالاً، ولم يتضمن الحساب الختامي لمصلحة الجمارك الإشارة إلى البيانات الجمركية المعلقة وتفصيلها ومبالغ رسومها الجمركية غير المحصلة.

بالإطلاع على تقرير إدارة إعفاءات المصالح الحكومية بمصلحة الجمارك المعلق بالبيانات الجمركية المعلقة على ذمة تعهدات من الجهات الحكومية المستفيدة المسددة رسومها الجمركية حتى تاريخ 31 ديسمبر 2008م يتضح بأن إجمالي القيمة الجمركية لتلك التعهدات بلغ (107.392.408.506) ريال وبلغ إجمالي الرسوم الجمركية المترتبة على تلك التعهدات (22.577.767.239) ريالاً منها ما هو معلق للوضع في الاستهلاك أو لوضع الإدخال المؤقت. ومن خلال الإطلاع على الكشوف التفصيلية الخاصة بالتعهدات للعام 2008م تبين بأن هناك عدد (9) تعهدات تخص بيانات جمركية صادرة من

الرسوم الجمركية (نظم الدورباك)

تلاعب فاضح ورفض للرقابة

المصلحة رقم (3) لعام 2007م بالإجراءات التنفيذية بالاسترداد الكلي لرسوم الضرائب الجمركية المستوفاة على المواد الأجنبية المستوردة الداخلة في الصادرات الصناعية الوطنية.. إضافة إلى ما تقدم فإن الجهاز لم يتمكن من الوقوف على مدى صحة وسلامة النسب والمعادلات المعيارية المستخدمة لدى المصلحة لتحديد المكونات الداخلة في المنتج النهائي المصدر، كما لم يقف على ما يؤكد قيام مصلحة الجمارك بممارسة حقها في أن تطلب من اللجنة الفنية إعادة التحقق من نسب مكونات المنتج النهائي المصدر، وعليه فإن الجهاز يتحفظ على تلك الإجراءات التي تتبعها المصلحة في رد الرسوم الجمركية وعلى كافة المبالغ المالية التي قامت بصرفها للمستوردين استرداداً للرسوم الجمركية المستوفاة ويحمل مصلحة الجمارك كامل المسؤولية عن ذلك.

يتلخص مفهوم الدورباك في تحصيل الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة اللازمة للصناعة الوطنية ومن ثم إعادة تلك الرسوم الجمركية المحصلة بعد استكمال عملية التصنيع وتصدير تلك المنتجات تشجيعاً للصناعة والصادرات الوطنية. وبلغ إجمالي ما تم صرفه من قبل المصلحة خلال العام المالي 2008م مقابل الاسترداد للرسوم الجمركية المستوفاة بنظام الدورباك بموجب تعزيزات صادرة من وزارة المالية (68.529.262) ريالاً. ومن خلال المراجعة والفحص تبين مخالفة أحكام قرار وزير المالية رقم (8) لعام 1997م بشأن الاسترداد الكلي للرسوم والضرائب الجمركية المستوفاة على المواد الأجنبية المستوردة الداخلة في الصادرات الصناعية الوطنية والإجراءات والمواعيد والقواعد الواجب مراعاتها للاسترداد، وكذا مخالفة تعليمات رئيس

التخليص الجمركي.. وضع مخزي

■ هناك إمكانية لحصول المستورد الواحد على أكثر من رقم ضريبي باسمه المعنوي أو التجاري، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإرباك في تسجيل البيانات الجمركية ومحاسبة أصحاب الشأن عنها من قبل مصلحة الضرائب. ■ لا توجد إدارة متخصصة في مصلحة الجمارك مسؤولة عن شركات التخليص والمخلصين الجمركيين من حيث إجراءات الترخيص لهم وتدريبهم ومتابعتهم، وكذلك متابعة إجراءات تراخيص شركات التخليص ومتابعة أعمالها. ■ افتقار مراكز الشحن في المنافذ الجمركية للمعدات اللازمة لتفريغ وتعبئة الحاويات لغايات المعاينة والتفتيش، كما تفتقد المنافذ الجمركية للمختبرات الجمركية ومستودعات التخزين المجهزة للحالات الطارئة والمستودعات الخاصة بتخزين المواد الخطرة. ■ لا تتوفر لدى كافة المنافذ الجمركية معدات الكشف اليدوية الخاصة بالكشف عن المتفجرات والمخدرات والنشاط الإشعاعي وكذلك أجهزة الكشف عن أماكن الاختفاء في السيارات والشاحنات والحاويات. ■ عدم وجود كاميرات مراقبة تلفزيونية للساحات والمستودعات الجمركية في كافة مواقع العمل الجمركي، وإذا وجدت في بعضها فإنها لا تعمل نظراً لإهمال صيانتها.

الاتحادات التعاونية.. إعفاءات تؤول لجهات أخرى

■ عدم الاستغلال السليم للمستوردة المعفاة من قبل بعض الاتحادات والجمعيات وغياب الرقابة اللازمة في هذا الجانب. ■ معظم مستوردة هذا النوع من الإعفاءات ذات طابع استهلاكي ومن السلع المعمرة ولا يخلو الأمر من إمكانية استغلال تلك الإعفاءات بصورة لا تتوافق مع الهدف من إعفائها إضافة إلى أن بعض المربكات والمعدات قد تؤول إلى جهات أخرى غير معفاة تهرباً من دفع الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى المستحقة. ■ بالإضافة إلى ما سبق تؤدي الإعفاءات بصورة عامة إلى إهدار وقت المصلحة والجهات ذات العلاقة وذلك في عمليات إصدار الإعفاءات ومراجعتها وإعداد التقارير الخاصة بها كما وتحتل الخزينة العامة للدولة أعباء كثيرة لمواجهة ذلك.